



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:.....

# تقرير ترسّص

## مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

### الطور الأول أكاديمي

#### تخصص: محاسبة

تحت عنوان:

الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة

إشراف الأستاذ:

د. جباري عبد الوهاب

إعداد الطلبة:

- لعجيني رانية سلسيل

- لجرب سندس

السنة الجامعية: 2024-2025



# إِهْدَاء

( وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )

أهدي تخرجى الى نفسي العضيمة والقوية لقد ظننت اني لا استطيع ولكن من قال لها نالها  
وأتيت بها رغمها.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر، إلى سendi ومصدر قوتي، إلى من علمني أن الدنيا كفاح و  
سلاحها العلم و المعرفة، إلى من دعمني بلا حدود واعطاني بدون مقابل  
" أبي الغالي "

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي إلى من امنت بقدراتي إلى من جعل الله الجنة تحت  
قدميها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها  
" أمي الغالية "

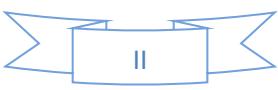
الطالب(ة): لعجینی رانیہ سلسیل



الطالب (ة) :

.....

الطالب (ة) :



# إهداء

.....

.....

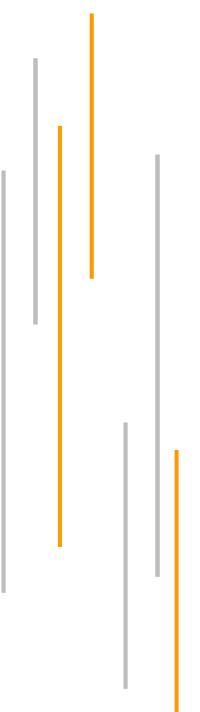
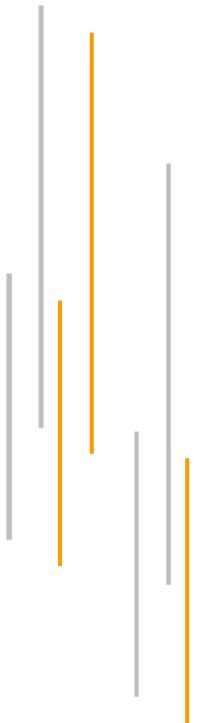
الطالب(ة): .....



شکران و عفان

## الطلبة:.....-.....-.....

## فهرس المحتويات



الفهرس	
الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرفان
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	الملخص
أ	مقدمة
<b>المبحث الأول: الدراسات النظرية للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية</b>	
	تمهيد
	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظاميين المحاسبي و الجبائي
	المطلب الثاني: مفاهيم حول النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية
	المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية
	خلاصة المبحث
<b>المبحث الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة</b>	
	تمهيد
	المطلب الأول: لمحه عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة
	المطلب الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة
	المطلب الثالث: عرض النتائج وتحليلها
	خلاصة المبحث
	الخاتمة
	قائمة المراجع
١	الملاحق

قائمة الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
	عنوان الشكل	1-1
	عنوان الشكل	1-1
	عنوان الشكل	1-2
	عنوان الشكل	2-2

قائمة الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
	عنوان الجدول	1-1
	عنوان الجدول	1-1
	عنوان الجدول	1-2
	عنوان الجدول	2-2

**ملخص:**

**الكلمات المفتاحية:**.

**Abstract:**

**Keywords:**

## مقدمة



**تمهيد:**

تعتبر المحاسبة والجباية من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها المؤسسات في ضبط عملياتها الاقتصادية وتحديد التزاماتها المالية. فمن جهة، تهدف المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة. ومن جهة أخرى، تسعى الجباية إلى تحديد القاعدة الضريبية الخاضعة للضريبة وفقاً للتشريعات الجبائية السارية. غير أن الفارق بين المعالجة المحاسبية والجبائية يستدعي إجراء تعديلات معينة على النتائج المحاسبية للوصول إلى النتيجة الجبائية، وهي العملية التي تكتسي أهمية كبيرة في مجال المحاسبة الجبائية.

يُعرف الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية بأنه عملية تعديل للنتائج المالية المسجلة وفقاً للنظام المحاسبي من أجل حساب الربح الخاضع للضريبة، وذلك من خلال إعادة دمج بعض المصروفات غير القابلة للخصم أو خصم الإيرادات المغفاة من الضريبة، وفقاً لما يقتضيه القانون الجبائي. وتعد هذه العملية ضرورية لضمان الامتثال الضريبي للمؤسسة وتقليل المخاطر المرتبطة بالمخالفات الجبائية.

**إشكالية الدراسة:**

- ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :
- فيما تمثل إجراءات الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية ؟
  - ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا أن نضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :
    - ما العلاقة بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي ؟
    - ما هي النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية والفرق بينهما؟
    - ما هي الاختلافات الجوهرية بين النتيجة المحاسبية و الجبائية ؟
    - كيف يمكن الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية ؟

**فرضيات الدراسة:**

قصد معالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات التي يتم إثباتها او نفيها من خلال إنجاز البحث، وتمثل هذه الفرضيات فيما يلي :

- **الفرضية الأولى:** توجد فورمات جوهرية بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية بسبب اختلاف المعايير المحاسبية التشريعات الجبائية.

- **الفرضية الثانية:** يتم الإنقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بإضافة بعض التصحيحات على النتيجة المحاسبية.

### أهداف الدراسة:

- التعرف على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية والفرق بينهما.
- دراسة المراحل و الإجراءات اللازمة للإنقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

### أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في :

- الإطلاع على المفاهيم المتعلقة بالنتيختين المحاسبية و الجبائية.

### أسباب اختيار الموضوع:

#### 1. الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمحال التخصص.
- اكتساب المعرفة و الخبرة للإستفادة منها مستقبلا في المجال المهني المحاسبي.

#### 2. الأسباب الموضوعية:

- الأهمية التي يكتسبها الموضوع، خاصة بسبب طغيان العمل الجبائي على العمل المحاسبي.
- دور الموضوع في تحسين الامتثال الضريبي.

### منهج الدراسة:

### هيكل الدراسة:

وفقا لطبيعة الموضوع و الاهداف المحددة، تتكون الدراسة من مقدمة و جانبين نظري و التطبيقي و خاتمة، مقدمة تتمثل في تقديم عام للموضوع و أهميته



## المبحث الأول

-الإطار النظري للانتقال من النتيجة الحاسبية إلى النتيجة الجبائية-

يشكل كل من النظام المحاسبي والنظام الجبائي إطارين أساسيين في تسيير المؤسسات، حيث يهدف الأول إلى إعداد القوائم المالية وفق معايير محاسبية دقيقة، بينما يسعى الثاني إلى تحديد الأسس الضريبية وفقاً للقوانين الجبائية. ورغم الارتباط بينهما، إلا أن هناك اختلافات جوهرية، خاصة عند تحديد النتيجة المالية للمؤسسة.

فالنتيجة المحاسبية تعكس الأداء المالي بناءً على الإيرادات والنفقات المسجلة محاسبياً، في حين تُعدل هذه النتيجة وفقاً لمتطلبات الجبائية لتحديد النتيجة الجبائية، التي تمثل الواقع الضريبي الخاضع للضريبة. وتتم هذه العملية من خلال مجموعة من التعديلات الجبائية التي تشمل إعادة إدماج بعض المصروفات وطرح بعض الإيرادات وفقاً للتشريعات المعمول بها، مما سبق تم تقسيم المبحث الأول إلى المطالب الثلاث الآتية:

**المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظامين المحاسبي و الجبائي.**

**المطلب الثاني: مفاهيم حول النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية.**

**المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.**

## **المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي و النظام الجبائي:**

يهدف النظام المحاسبي إلى تنظيم العمليات المالية، بينما يحدد النظام الجبائي الالتزامات الضريبية. ورغم إرتباطهما، إلا أن كل منها قواعده الخاصة، مما أدى إلى تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع من أجل إبراز العلاقة بين الأنظمة المحاسبية والجباينية كما يلي :

### **الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي:**

يعد النظام المحاسبي أداة أساسية في تسجيل ومعالجة العمليات المالية داخل المؤسسات، حيث يساعد في إعداد التقارير المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية. يعتمد على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تضمن الشفافية والدقة في عرض المعلومات المالية.

وفق المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008، الذي يحدد تطبيقات النظام المحاسبي في الجزائر و القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الذي يحدد النظام المحاسبي المالي تم تعريف النظام المحاسبي على انه:

مجموعة من القواعد و المبادئ تتنظم وتسجل العمليات المالية، كما هو الإطار القانوني وتقني الذي يقوم بمعالجة و اعداد القوائم المالية للمؤسسات وفقاً لمبادئ ومعايير المحاسبة، بما يتضمن الشفافية و المصداقية في عرض المعلومات المالية، حيث يعتبر ضرورة حتمية في المؤسسات الاقتصادية من أجل الإندماج في الأسواق العالمية و إن تطبيقه سيؤدي إلى تغيير في العادات و الممارسات المحاسبية ولقد تم تطبيق هذا النظام في بداية 2010\01\01 .

### **الفرع الثاني: مفهوم النظام الجبائي**

#### **اولا: تعريف النظام الجبائي:**

هو مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية<sup>1</sup>، وما يصاحبها من لوائح تنفيذية تسعى لتحقيق اهداف السياسة الضريبية . كما هو مجموعة من العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تراكمها الى كيان ضريبي معين.<sup>2</sup> ومنه نستنتج بأن النظام الجبائي هو طريقة تحديد أوعية المكلف الخاضعة للضرائب و الرسوم كما هي طريقة واجل التصريح و التسديد (الشهرية، الفصلية، السنوية)، والإلتزامات المحاسبية للمكلف الخاضع للضريبة .

<sup>1</sup> بن تونة قندز ،متطلبات تكيف النظام الجبائي الجزائري لمسايرة النظام المحاسبي المالي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسخير، تخصص محاسبة ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسخير ،جامعة حبيبة بن بو علي الشلف ،2014،ص26.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب العثماني ،(سياسات ،نظم،قضايا معاصرة)الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007،ص323

## ثانياً: انواع الأنظمة الجبائية

أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر تقسم إلى ثلاثة نظم حيث تختلف أنظمة الإخضاع الضريبي المطبقة لذالك النظام:

1. نظام الضريبة الجزافية الوحيدة: يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة المكلفين بالضريبة الذين لا يزيد

رقم أعمالهم المحقق سنويا 8000000.00 دج الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاري، حرفيا كما أنهم ملزمون بتقديم تصريح تقديرى للسنة ودفع الضريبة المستحقة.

2. نظام الحقيقى : يخضع لهذا النظام المكلفين بالضريبة الذين يتتجاوز رقم أعمالهم السنوى مبلغ

8000000.00 دج كما ان المكلفين بالضريبة التابعين له ملزمون بمسك محاسبة قانونية حقيقية وتحرير فواتير البيع مع اظهار TVA . وتقديم تصريحات السنوية قبل 1ماي من السنة الجديدة وسلسلة G04 وتقديم تصريح شهري 50G حيث يمكن الانتقال من النظام الجزاوى إلى النظام الحقيقى عن طريق تقديم طلب قبل 1 فيفري للسنة المراد الانتقال فيها وهذا الانتقال لا رجعة فيه كما انه اذا تجاوز رقم الأعمال مبلغ 8000000.00 دج في سنين متتاليتين بنقل تلقائيا للنظام الحقيقى.

3. نظام المبسط : وهذا النوع موجه للمكلفين بالضريبة وهو خاص بالفئة التي تمارس المهن غير تجارية

والتي يتتجاوز رقم أعمالها السنوى 8000000.00 دج وحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2022 لمادة 18 نصت على ان تخضع المهن التجارية لضريبة الجزاوى الوحيدة ابتداء من 1 جانفي 2022 عندما لا يتتجاوز رقم أعمالهم المحقق سنويا 8000000.00 دج .

### الفرع الثالث: العلاقة بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي

يوجد ترابط وثيق بين النظامين، حيث تمثل العلاقة الأساسية بين النظامين في كون النظام الجبائي يعتمد على النتائج التي يوفرها النظام المحاسبي، وتحديداً النتيجة المحاسبية، كنقطة انطلاق لحساب النتيجة الجبائية التي تشكل الأساس في تحديد الوعاء الضريبي. غير أن هذا الاعتماد لا يكون كلياً، إذ تقوم الإدارة الجبائية بإعادة معالجة النتيجة المحاسبية، من خلال استبعاد بعض الأعباء غير القابلة للخصم، أو إدخال مداخل غير مسجلة محاسبياً، مما يؤدي إلى وجود فوارق دائمة أو مؤقتة بين النتائج.

وعليه، فإن العلاقة بين النظام المحاسبي والجبائي تعد علاقة توجيه وتكامل، لكنها محكومة بخصوصيات كل نظام على حدة، ما يجعل من الضروري على المحاسب أن يلم بكل من المعايير المحاسبية والقوانين الجبائية لضمان مطابقة التصريحات الجبائية مع الوضعية المحاسبية الحقيقة للمؤسسة

## الفرع الرابع: الفرق بين النظام المحاسبي و الجبائي

المحاسبي	الجبائي	من حيث
معلومات مالية دقيقة	تحديد الوعاء الضريبي	الهدف
معايير محاسبة.	القوانين وتشريعات جبائية.	المعايير
جميع النفقات المحققة و المثبتة.	تقبل فقط النفقات القابلة للخصم جبائيا.	الاعتراف بالنفقات
يعطي نتيجة المحاسبية.	بعد التعديلات تحسب النتيجة الجبائية.	الفارق في النتائج
يهم تسجيل وتحليل المعلومات المالية لإعطاء صورة حقيقة عن المؤسسة.	يهم تحديد الأساس الضريبي وتحصيل الضرائب من المؤسسات.	الوظيفة

### المطلب الثاني: مفاهيم حول النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية

يعد تحديد النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية من المفاهيم الأساسية في المحاسبة والمالية، فمن خلال النظام المحاسبي يتم تحديد النتيجة المحاسبية التي تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة . غير ان هذه النتيجة لا تكون دائماً مطابقة للنتيجة المعتمدة جبائياً حيث تخذل تعديلات وفقاً للتشريعات الجبائية المعمول بها . ويهدف هذا المطلب لتعريف كل من النتيجة المحاسبية و الجبائية و العلاقة بينهما.

#### الفرع الأول: النتيجة المحاسبية:

تعد النتيجة المحاسبية من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد其aها المؤسسات لقياس أدائها خلال دورة محاسبية معينة.

#### اولاً:تعريف النتيجة المحاسبية:

تعرف بأنها الفرق بين مجموع الإيرادات المحققة الناتجة من عمليات فترة معينة و التكاليف التاريخية المقابلة لها.

ايضاً وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26/05/2008 فإن النتيجة الصافية للسنة المالية تساوي الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية كما يقصد بها الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة من العمليات التجارية أو غيرها خلال دورة معينة و تساوي:

$$\text{النتيجة المحاسبية} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم}$$

## ثانياً: تحديد النتيجة المحاسبية

النتيجة المحاسبة من خلال الميزانية:

ويتم استنتاجها من خلال الفرق بين الميزانية الإفتتاحية و الميزانية الختامية و هماك حالتين تبين لنا وضعية المالية للمؤسسة و هي :

ـ جانب الأصول أكبر من جانب الخصوم فإن النتيجة تمثل ربح للمؤسسة .

ـ جانب الخصوم أكبر من جانب الأصول فإن النتيجة تمثل خسارة للمؤسسة.

النتيجة المحاسبة من خلال جدول حسابات النتائج :

كما يتضمن جدول حساب النتائج على مجموعة من العناصر فإذا تم دمجها في عملية حسابية فستتشكل لنا

النتيجة المالية و يتم احتساب هذه النتيجة وفق المعادلة التالية :

النتيجة المالية = المنتجات - الأعباء المالية<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> عمار بن عوادة، 2018، صفحة 71

## الفرع الثاني: النتيجة الجبائية

### أولاً: تعريف النتيجة الجبائية

حسب قانون الضرائب المباشرة يمكن تعريف النتيجة الجبائية على أنها<sup>1</sup> : الربح الصافي الناتج بين النتائج التي حققتها المؤسسة و الأعباء التي تحملها في اطار ممارستها لنشاط أي هي الربح الخاضع لضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب طبيعة النتيجة المحققة من طرف المؤسسة<sup>2</sup> و يمكن التعبير عنها كمايلي :

$$\text{النتيجة الجبائية} = \text{قيم الأصول في بداية السنة} - \text{قيم الأصول في نهاية السنة}$$

### ثانياً: تحديد نتيجة الجبائية

يتم تحديد النتيجة الجبائية عن طريق تعديل النتيجة المحاسبية ، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\begin{array}{ccccc} \text{الجزء المالي} & & \text{الخفيضات} & & \text{الأعباء المدمرة} \\ \text{السابق} & - & & - & + \\ & & & & \\ & & & & \text{النتيجة المحاسبية} \\ & & & & = \\ & & & & \text{النتيجة الجبائية} \end{array}$$

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات سابقة.

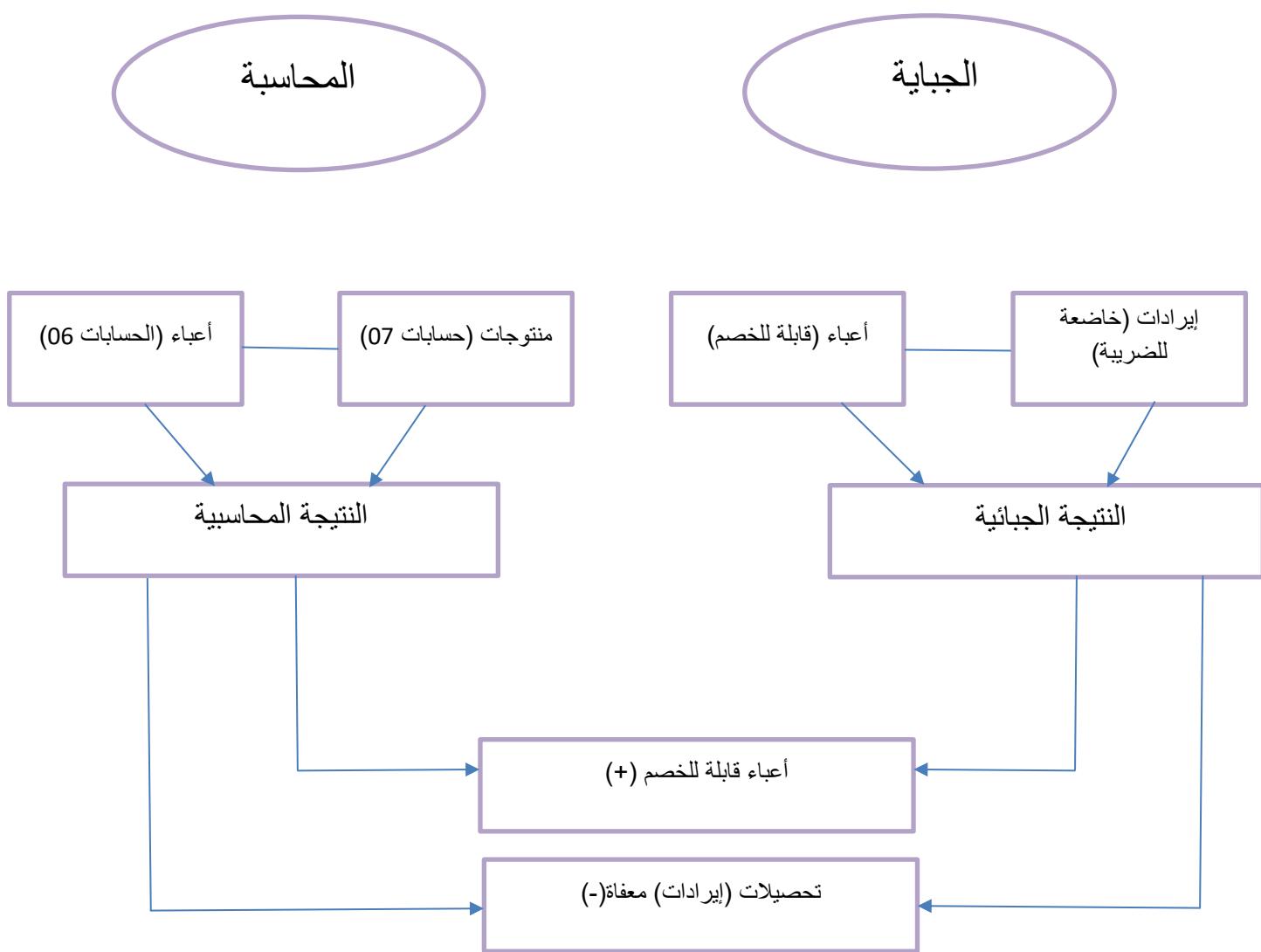
تعد النتيجة الجبائية الأساس الذي يتم بناء عليه حساب الضريبة المستحقة على المؤسسة يجب على المؤسسات الالتزام بالقواعد الضريبية عند تحديد النتيجة الجبائية .

## الفرع الثالث: العلاقة بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية

<sup>1</sup> مادة 04 القانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الفقرة رقم 02 ص 32

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 140 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 20 ص 44، وزارة مالية ، المديرية العامة للضرائب .

ويمكن تفسير العلاقة بالشكل التالي:



الشكل (1) مخطط النتيجة المحاسبة و الجبائية.

**المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية**  
**العناصر المئوية للنتيجة الجبائية :**

عدد تحديد النتيجة الجبائية يتم الإعتماد على النتيجة المحاسبة و يتم الإضافة إليها الأعباء المدمجة و طرح التخفيضات و العجز المالي السابق (مدة 4 سنوات) وهذه العملية تشكل الآلية التي يتم من خلالها الانتقال من النتيجة المحاسبة إلى النتيجة الجبائية و يمكن تفصيل هذه العناصر كمايلي:

- 1- الأعباء المدمجة: وهي تلك العناصر التي لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي
- 2- التخفيضات : وهي تلك العناصر التي يتم خصمها من الربح الخاضع للضريبة.
- 3- خسائر سنوات سابقة: وهي عبارة عن خسائر 4 سنوات السابقة يتم خصمها من الربح المحقق ومن خلال هذه العناصر التي تلخص كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبة إلى النتيجة الجبائية نتطرق الى الجدول التالي : T09

		السنة:
المبلغ		تعيين المؤسسة
	ربح	النتيجة الصافية للسنة المالية
	عجز	

<sup>1</sup> إيمان يخلف، محمد طرشي ، وعزوز علي، نظرة النظام الجزائري للنتيجة المحاسبية ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البوابي، العدد الثاني ، المجلد الرابع، ديسمبر 2017 ص 309

		<u>الإدماجات الاستردادات</u>
		أعباء العقارات غير المخصصة مباشرة للاستغلال
		حصص الهدايا الإشهارية غير القابلة للخصم
		حصص الإشهار المالي و الرعاية الخاصة غير القابلة للخصم
		مصاريف الاستقبال غير القابلة للخصم
		الاشتراكات و الهبات غير القابلة للخصم
		الضرائب و الرسوم غير القابلة للخصم
		المؤونات غير القابلة للخصم
		<b>الإهلاكات غير القابلة للخصم</b>
		مصاريف البحث و التطوير غير القابلة للخصم
		<b>الإهلاكات غير قابلة للخصم و المتعلقة بعمليات عقود القرض لإيجاري المقرض المستأجر م.ق.م.ت. 2010.</b>
		<b>الإيجارات خارج النتيجة المالية المقرض المؤجر م.ق.م.ت. 2010.</b>
	<u>الضريبة على أرباح الشركات</u>	الضريبة الواجب دفعها على النتائج
		الضرائب المؤجلة "غيرات"
		خسائر القيمة غير القابلة للخصم
		العقوبات و الغرامات غير القابلة للخصم
		فوق تحويل الحسابات الدائنة و الديون المحررة بالعملات الأجنبية
		استردادات أخرى
		<b>مجموع الإدماجات</b>
		<b>الخصومات</b>
		فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة المعاد استثمارها م 173 من ق.ض.م.ر.م.
		حوافل و فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم و الأوراق المماثلة و أيضاً أسهم و حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المسورة في البورصة .
		المداخيل المتأنية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو تلك المغفاة صراحة "المادة 147 من ق.ض.م.ر.م".
		<b>الإهلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الإيجاري "المقرض المؤجر"المادة 27 من ق.م.ت. 2010.</b>
		<b>الإيجارات خارج النتيجة المالية -المقرض المؤجر- م.ق.م.ت. 2010.</b>
		<b>تكاملة الإهلاكات</b>
		<b>خصومات أخرى</b>
		<b>مجموع الحصومات</b>
		عجز السابق القابل للخصوم م 147 من ق.ض.م.ر.م.
		<b>عجز السنة 20</b>
		<b>المجموع قابل للخصم</b>
		<b>(النتيجة الجيابية )</b>

المصدر (دراجي، قنذر، صفحة 208-209)

الفرع الأول: .....

..... الفرع الثاني: .....

..... الفرع الثالث: .....

**خلاصة المبحث:**

المبحث الثاني

-الإطار التطبيقي للدراسة-



**تمهيد:**

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

.....، مما سبق تم تقسيم المبحث الثاني إلى المطالب الثلاث الآتية:

**المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة**

**المطلب الثاني: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة**

**المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة**

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

..... الفرع الأول:

..... الفرع الثاني:

..... الفرع الثالث:

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة

..... الفرع الأول:

..... الفرع الثاني:

..... الفرع الثالث:

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة

..... الفرع الأول:

..... الفرع الثاني:

..... الفرع الثالث:

**خلاصة المبحث:**

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

الخاتمة



.....، وقد توصلت

الدراسة إلى العديد من النتائج والاقتراحات يتم ذكرها فيما يلى:

## **أولاً: النتائج**

ثانياً: الاقتراحات

ثالثاً: التوصيات

## قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- .....  
.....

3- أطروحتات الدكتوراه ورسائل الماجستير ومحاضرات الماستر

- .....  
.....

3- المقالات العلمية

- .....  
.....

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

**A-Ouvrages**

- .....  
.....

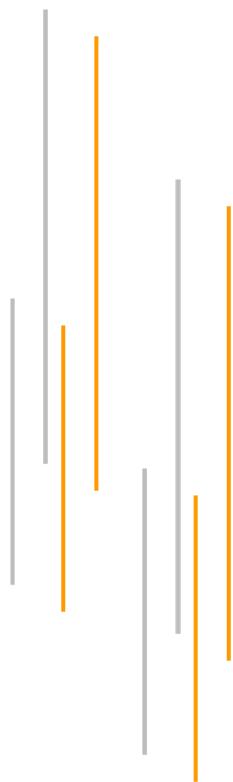
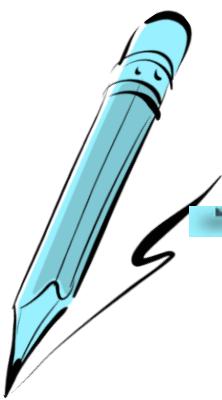
**B-Theses**

- .....  
.....

**C-Articles**

- .....  
.....

**الملاحق**



الملحق (3/1) : الموافقة على الترخيص الميداني بالمؤسسة محل الدراسة

..... الملحق (2/3)

..... الملحق (2/3)